

دور مقررات بازل 3 في إدارة مخاطر السيولة النظامية

أ/ عبد الحميد بوشرمة
جامعة جيجلأ.د/ سليمان ناصر
جامعة ورقلة

ملخص:

لقد تزايد الاهتمام بعنصر السيولة بعد التطورات العالمية الأخيرة، خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية لم يتعاف منها الاقتصاد العالمي بعد، إذ شهدت مختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية أزمة سيولة حادة، أدت إلى إفلاس العديد من البنوك بالجهاز المصرفي لولا التدخل القوي من الحكومات، بضح المزيد من الأموال في القطاع المصرفي والأسواق المالية عن طريق خطط الإنقاذ. إن هذه الظروف ونتائجها أكدت بما لا يدع مجالاً للشك ضرورة اعتماد معايير جديدة لإدارة سليمة للسيولة وتجنب مخاطرها، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث تم إصدار آليات ومعايير جديدة مستحدثة وفق اتفاقية بازل 3 خاصة بإدارة السيولة في المصارف، ويحاول هذا المقال تقييم دور هذه المعايير المستحدثة في التخفيف من مخاطر السيولة بصفة عامة ومخاطر السيولة النظامية بصفة خاصة والسياسات الكفيلة بدعم وتعزيز ذلك حفاظاً على استقرار النظام المالي ككل.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الأزمة المالية العالمية، إدارة السيولة، بازل 3، مخاطر السيولة النظامية.

Abstract:

Financial liquidity has become more interesting, especially after the recent global developments, among them we highlight the global financial crisis of 2008 which turned into an economic crisis with effects that are still being felt. Various economies, both developed and developing, have witnessed a severe liquidity crisis which would led to the bankruptcy of many banks including the banking center if the governments didn't interfere with rescue plans and pump more money into the banking sector and financial markets. These conditions and their results confirmed, beyond any doubt, the need to adopt new standards for a perfect management of liquidity and to avoid its dangers; The Basel Committee had a leading role in this area, they have issued mechanisms and new standards updated in accordance with the Basel 3 special for the management of liquidity in the banks. This article tends to evaluate the role of these new standards in the mitigation of the liquidity risks in general and the systemic liquidity risks in particular, and policies to support and to promote it in order to preserve the stability of the system as a whole.

Keywords: liquidity, global financial crisis, liquidity management, Basel3, systemic liquidity risks.

مقدمة:

ت بعد أن قاربت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الانحسار، وما أدت إليه من نتائج وخسائر مالية ضخمة وانتهارات مصرفية طالت عدداً من أكبر المؤسسات المالية الدولية والمحلية، تفرغت الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية، لإجراء تحليلات شاملة لمعرفة أسباب هذه الأزمة ومكامن الخلل فيها، واقتراح الإصلاحات المطلوبة، لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية، وقد أظهرت تلك التحليلات مجموعة واسعة من نقاط الخلل التي كانت سبباً لنشوء وتفاقم الأزمة، من بينها سوء إدارة السيولة، سواء على المستوى الجزئي (البنوك) مما أدى إلى انهيار العديد من المصارف وانكماش حاد في الائتمان والنشاط الاقتصادي ككل، أو على المستوى الكلي (النظام ككل) حيث أدت الأزمة إلى جفاف حاد في السيولة (مشكلة سيولة نظامية)، الأمر الذي دفع بحكومات العديد من الدول إلى التدخل بضخ المزيد من الأموال في القطاع المصرفي لمنع انهيار النظام. وفي خطوة مهمة نحو معالجة مخاطر السيولة قامت لجنة بازل (بازل3) بتطوير معايير وأدوات رقابية جديدة لتعزيز الإدارة السليمة للسيولة في ديسمبر سنة 2010.

وبناء على ما سبق تكمن الإشكالية هذا البحث فيما يلي: هل المقترحات الجديدة للجنة بازل (بازل3) وحدها كافية لإدارة مخاطر السيولة النظامية التي قد تحدث على مستوى النظام ككل؟ أم أن الأمر يتطلب ضرورة إنشاء إطار للسلامة الاحترازية الكلية من خلال وضع أدوات وآليات مكملة تهدف إلى تعزيز ومعالجة مخاطر السيولة على مستوى النظام المالي (مخاطر السيولة النظامية)؟.

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذا البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مشكلة السيولة خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المحور الثاني: المقترحات الجديدة للجنة بازل (بازل3) فيما يخص إدارة السيولة.

المحور الثالث: أدوات السلامة الاحترازية الكلية كمنهج مكمل للتخفيف من مخاطر السيولة النظامية.

1- مشكلة السيولة خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

قبل حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كانت أسواق الأصول نشطة وكان التمويل متاحاً بسهولة وبتكلفة منخفضة، لكن بعد حدوث الأزمة وتغير أوضاع السوق تبين كيف يمكن للسيولة أن تتبرخ بشكل سريع، وكيف يمكن لعدم السيولة أن يدوم لفترة طويلة من الزمن، وقد ظهرت هذه المشكلة على مستوى البنوك فرادى، لتتحول فيما بعد إلى النظام المالي ككل.

1-1 مشكلة السيولة على مستوى البنوك فرادى: ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-1-1 عدم سيولة التمويل: قبل حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كانت البنوك تعتمد وبصورة مفرطة على مصادر التمويل السوقية (كالتمول بالجملة واتفاقيات إعادة الشراء وسوق ما بين البنوك)، لكن

بعد حدوث الأزمة أخفقت العديد من البنوك في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي، بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وجفاف مصادرها والتي كانت متاحة وبسهولة قبل الأزمة، خاصة تلك التي تعتمد على الاقتراض من الأسواق أو ما يسمى التمويل بالجملة. هذا الأخير كان متاحاً قبل الأزمة المالية بل وأحد العناصر الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك في الحصول على السيولة، نظراً لأنه كان أرخص وأكثر كفاءة لكن في الظروف الطيبة فقط (الرواج الاقتصادي)، وعندما تتحول الأمور للأسوأ (ظروف السوق المعاكسة) يتحول المستثمرون الذين يقدمون هذه الأموال نحو الأصول الأعلى نوعية، مما يجعل حصول البنوك على تمويل راسخ أكثر صعوبة، فالاعتماد على الموارد المالية قصيرة الأجل من طرف البنوك بدلاً من ودائع التجزئة أو الديون طويلة الأجل، عرف خلال 6 سنوات فقط (2002-2008) نمواً من 44% إلى ما يقارب 60% من إجمالي التمويل، وبالتالي فإن ظروف السوق المعاكسة التي حدثت خلال الأزمة المالية العالمية، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن مصادر التمويل السوقية بصفة عامة والتمويل بالجملة بصفة خاصة غير مستدامة، حيث أصبح تمويل السيولة في البنوك مسائراً للاتجاهات الدورية، أي أن الأموال تكون أكثر وفرة أثناء الانتعاش وأقل وفرة أثناء الانكماش.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً والتي بدأت منها الأزمة وانتقلت إلى باقي دول العالم خاصة الدول المتقدمة، كانت مجموعة "بير ستييرنز" (Bears Stearns) هي صاحبة أول تحذير من أن مجموعات بنوك الاستثمار الملتزمة تماماً بمتطلبات رأس المال والسيولة، يحتمل أن تفقد فجأة قدرة الحصول على التمويل من عمليات إعادة الشراء الذي كان بمثابة شريان الحياة لها، ولما ارتفعت هوامش الضمان المفروضة على قروض إعادة الشراء (ارتفاع التكاليف) لدى "بير ستييرنز" ارتفاعاً حاداً، جعل المجموعة تفقد السيولة فعلياً وحتى ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد بأن الطابع الآمن لمعاملات إعادة الشراء يجعل هذا النوع من التمويل مستقرّاً ويمكن الاعتماد عليه، ولكن مع الاستفادة من استقراء الأحداث التي جرت خلال الأزمة المالية أصبح من الواضح أن حتى سوق إعادة الشراء يمكن أن تكون عرضة لموجات مفاجئة من فقدان الثقة، وإذا كان تدخل بنك الاحتياطي الفيدرالي قد أنقذ بنك "بير ستييرنز" من الإفلاس، فإن بنك ليمان برادرز (Lehman brothers) أصبح هو ثاني مجموعة كبرى في مجال الاستثمارات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية تفقد قدرتها في الحصول على التمويل من الأسواق، ولم يستطع بنك الاحتياطي الفيدرالي تقديم إقراض طوارئ لمجموعة بنك ليمان برادرز وبالتالي كان الإفلاس هو النتيجة الحتمية لذلك .

1-12 مشكلة عدم سيولة السوق: بعد إخفاق البنوك في الحصول على التمويل كما سبق ذكره أصبح عدم السيولة أمر مزمن، مما دفع بالبنوك إلى بيع الأصول التي بحوزتها، ولما كان من الصعب على المستثمرين أن يقدروا قيمة هذه الأصول وفي ظل تزايد درجة عدم اليقين في الأسواق يكون البيع بأسعار بخسة، وبالتالي اتسمت أوضاع السوق بعدم القدرة على بيع الأصول بسعر وبسرعة معقولة، بالإضافة إلى هذا فإن لجوء البنوك إلى

الإفراط في الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية (تحتفظ برأس مال أقل بالنسبة للخصوم) من جهة، وقيامها باستخدام خصوم قصيرة الأجل لإصدار أصول طويلة الأجل من جهة أخرى، يزيد من احتمال عدم تطابق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتالي يفاقم من مشكلة السيولة.

1-2 مشكلة السيولة على مستوى النظام ككل (مخاطر السيولة النظامية): تحدث مشكلة السيولة على مستوى النظام ككل، عندما تؤدي اضطرابات السوق إلى جفاف السيولة على مستوى النظام ككل (المستوى الكلي) وليس البنوك فرادى فقط. ويمكن أن تنشأ هذه الاضطرابات من الضعف العام أو الكلي في إدارة السيولة، أو عندما تؤثر صدمة في السيولة لدى مؤسسة منفردة مؤثرة على النظام المالي - وهي مؤسسات كبيرة تربطها علاقات مالية بكثير من المؤسسات الأخرى- على المؤسسات الأخرى.

وينشأ الضعف على مستوى النظام (مخاطر السيولة النظامية) حينما يصبح القطاع المالي ككل معرضاً وبشكل مفرط لنفس مخاطر السيولة، سواء تمثلت في عدم القدرة على بيع الأصول وبسرعة معقولة (مشكلة السيولة السوقية) أو مشكلة سيولة التمويل. فمثلاً في عدد من البلدان تزايد اقتراض مقدمي الائتمان للأموال التي كانوا يقرضونها في أسواق التمويل بالجملة (من صناديق الاستثمار المشترك مثلاً) الأقل استقراراً، وفي المقابل انخفض اعتمادهم على الودائع التقليدية من العملاء التي تعتبر أكثر استقراراً، ولكن عندما نضب التمويل في هذه الأسواق واجه هؤلاء المقرضون مخاطر السيولة (عدم سيولة التمويل) نتيجة لعدم تمكنهم من إعادة تمويل الديون التي انتهت مدتها.

كما يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة بسبب فشل مؤسسة منفردة مؤثرة على النظام حينما تؤثر في الوقت نفسه على المؤسسات الأخرى، وعادة لا تنشأ هذه التداعيات إلا عن مؤسسة كبرى تربطها علاقات مكثفة بعدد كبير من المؤسسات الأخرى، وإذا اقتضى الأمر في أي وقت تقديم الدليل على تأثير مؤسسة مالية واحدة تأثيراً عميقاً في النظام المالي فإنها مجموعة ليمان برادرز، وهذه التداعيات يمكن أن تنشأ من خلال قناة أو أكثر كما يلي:

- انكشاف المؤسسات المالية الأخرى مباشرة للمؤسسة المتضررة؛
- اضطراب المؤسسة المتضررة إلى بيع الأصول بأسعار بخسة، مما يسبب انخفاض قيمة جميع الأصول المشابهة، ويضطر المؤسسات الأخرى إلى تكبد خسائر في قيمة الأصول التي بحوزتها؛
- ارتفاع تكاليف التمويل وتزايد السحب الجماعي للأرصدة من المؤسسات الأخرى، في أعقاب إخفاق المؤسسة المؤثرة على النظام، فإخفاق ليمان برادرز عام 2008 لم يسفر عنه تكبد المؤسسات المالية الأخرى خسائر مباشرة وحسب، وإنما أدى أيضاً إلى زيادة حادة في تكاليف التمويل التي تتحملها جميع المؤسسات

المالية، نتيجة لعدم يقين مقدمي الأموال بأي المؤسسات التي لحقت بها خسائر جراء انهيار ليمان برادرز، ومن ثم كانوا حذرين في إقراض أي مؤسسة؛

- استبدال التمويل من الودائع الأساسية واحتياطيات الأصول السائلة بالتمويل بالجملة المتذبذب وتسهيلات احتياطية للسيولة يمكن أن تنضب فجأة، فضلاً عن زيادة الاقتراض لتحقيق الفاعلية المالية وتغيير آجال الاستحقاق بدون اعتبار كاف لمخاطر هذا التمويل.

ونظراً لأن العلاقة بين سيولة التمويل وسيولة السوق، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو بين الاقتصاديات المتقدمة قد توثقت خلال الأزمة المالية لسنة 2008، حيث أن عدم سيولة التمويل تؤدي إلى عدم سيولة السوق والعكس صحيح، بعدما كانت شبه معدومة قبل صيف 2007، فإن هذا التفاعل أوجد مستوى مرتفعاً من الاتجاهات الدورية خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأثار ردود فعل سلبية بين احتياجات البنوك لتوليد السيولة، وقدرتها على التعامل في الأسواق المالية دون حدوث تأثير كبير على أسعار الأصول، الأمر الذي أدى إلى جفاف السيولة بشكل حلزوني، في العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، مما عرض الاستقرار المالي العالمي للخطر، كما أن مشكلة السيولة على مستوى البنوك فرادى أدت فيما بعد إلى إفلاس بنوك بأكملها مثل بنك ليمان برادرز في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتباراً لحجم وكبر هذا البنك فقد زادت الشكوك وحالات عدم اليقين من أن بنوك أخرى ستلقى نفس المصير، حيث تحولت هذه المشكلة إلى الأجهزة المصرفية والأسواق المالية، أي مشكلة سيولة على المستوى الكلي (أزمة سيولة نظامية). وقد نتج عن هذا الوضع تدخل البنوك المركزية على نحو غير مسبوق، لتخفيف الضغوط على الأسواق وتوفير السيولة، حيث وسعت المصارف المركزية من عدد الأطراف المقابلة، وزادت من أنواع الرهونات التي تقبلها (ضمانات أقل نوعية) للإبقاء على مسيرة سوق ما بين البنوك، وأطالت فترة استحقاق دعم السيولة، وفي بعض الحالات تم إدخال العمل بتسهيلات جديدة، ولكن حتى على الرغم من أن هذه الإجراءات ساعدت على تلبية الطلب المتزايد على السيولة، فإنها عجزت في الإبقاء على الأسواق مستمرة في عملها، وذلك لأنها لم تقض على عدم يقين الطرف المقابل الذي يسود الأسواق، وبينما اكتسبت هذه الإجراءات المستخدمة من البنوك المركزية أهمية كبيرة في الحيلولة دون انهيار تام للنظام المالي، فإن هذا ربما سيزيد مستقبلاً من الخطر المعنوي في النظام، أي يسود الاعتقاد لدى كثير من المؤسسات المالية خاصة الكبرى منها بأن البنوك المركزية ستتدخل في مناسبات مقبلة، بالإضافة إلى ملء الميزانيات العمومية للبنوك المركزية باستحقاقات على القطاع الخاص تكتنفها العديد من المخاطر، ولهذا ينبغي أن تكون هذه الإجراءات مؤقتة حسب ما تتطلب الأوضاع وحسب حالة كل مؤسسة، مع ضرورة وقف استخدام هذه الإجراءات بعودة الظروف إلى وضعها الطبيعي.

2- المقترحات الجديدة للجنة بازل 3 فيما يخص إدارة السيولة: خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 عملت العديد من البنوك باتجاه الحفاظ على سيولة كافية، وفي هذا الإطار تدخلت العديد من البنوك المركزية في مختلف دول العالم لتوفير السيولة حفاظاً على النظام المالي، لكن رغم هذا فقد أفلس العديد من المصارف وتم إجبار العديد منها على الاندماج و إتباع الحلول المطلوبة، لقد سبقت هذه الظروف والأحداث سنوات عديدة من السيولة الوفرة، حيث كانت أسواق الأصول نشطة وكان التمويل متاحاً بسهولة وبتكلفة منخفضة، إلا أن الأزمة أظهرت كيف يمكن لمخاطر السيولة أن تتبلور بشكل سريع وتدوم لفترة طويلة من الزمن. أمام هذا الوضع قامت لجنة بازل باستحداث معايير جديدة نوعية وكمية لإدارة أحسن لمخاطر السيولة، ذلك أن المعايير التقليدية لا تلي احتياجات البنوك والجهاز المصرفي في مواجهة التحديات الكبيرة التي نتجت عن الأزمة المالية.

2-1 المتطلبات الرقابية النوعية الجديدة لإدارة مخاطر السيولة: إن الميزة الرئيسية للأزمة المالية كانت الإدارة الخاطئة وغير الكفاءة لمخاطر السيولة، و تسليماً منها بحاجة المصارف إلى تحسين إدارتها لمخاطر السيولة، أصدرت لجنة بازل (في إطار اتفاقية بازل 3) تقريراً حول مبادئ الإدارة الرشيدة لمخاطر السيولة والإشراف عليها في سبتمبر سنة 2008، حيث توفر هذه المبادئ توقعات رقابية ملائمة تتعلق بالعناصر الرئيسية المطلوبة من أجل إطار سليم لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف، وتتضمن هذه العناصر ما يلي :

2-1-1 المتطلبات الأساسية لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها: كل بنك مسؤول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، ويجب عليه أن يؤسس إطاراً قوياً لإدارة مخاطر السيولة، ويتأكد من أنه يحافظ على مستوى كاف من السيولة، يشتمل على احتياطي من الأصول المالية عالية الجودة، لها القدرة على الصمود في نطاق أحداث ضاغطة، بما فيه التي تتضمن خسائر أو تضعف من مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة على السواء، كما يجب عليهم اتخاذ إجراءات عاجلة في حالة معاينة عجز على مستوى البنك وفي أي مجال، لحماية المودعين وحصر الأضرار الممكنة على الجهاز المصرفي.

2-1-2 حوكمة مخاطر السيولة: إن حوكمة مخاطر السيولة تتطلب من البنوك أن تفصح بوضوح عن المستوى المسموح به (حد أقصى) لتحمل مخاطر السيولة، الذي يلائم استراتيجيتها التجارية ودورها في النظام المصرفي، كما يجب على الإدارة العليا أن تطور الاستراتيجيات، السياسات، والممارسات لإدارة مخاطر السيولة وفقاً للمستوى المسموح به لتحمل الخطر، ويتأكد من أن البنك يحافظ على مستوى كافٍ من السيولة، وأن تراجع وبصفة مستمرة بيانات التطور في سيولة البنك وتبلغ مجلس الإدارة على أساس دوري، بالإضافة إلى أنه يتوجب على مجلس الإدارة أن يراجع ويصادق على الاستراتيجيات، السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة السيولة على الأقل سنوياً، ويتأكد من أن الإدارة العليا تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية. وفي هذا الإطار كذلك ومن أجل

إدارة سليمة لمخاطر السيولة يتوجب على البنك القيام بتحديد التكاليف، الأرباح، مخاطر السيولة في التسعير الداخلي، قياس الأداء، وعملية الموافقة على منتج جديد في جميع نشاطات البنك (داخل أو خارج الميزانية).
 2-1-3 توفير أدوات وطرق قياس مخاطر السيولة: بحيث يجب أن تشكل هذه العملية القدرة على توقع التدفقات النقدية من الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية، وذلك على مختلف المراحل الزمنية وضمن التنوع على مستوى الآجال ومصادر التمويل، ويجب على المصرف أن يستخدم مؤشرات إنذار مبكر لتحديد ظهوراً وزيادة المخاطر أو الضعف في مستوى السيولة أو حاجات التمويل بغض النظر عن هيكله التنظيمي، كما يجب أن يكون للمصرف القدرة على مراقبة التعرض لمخاطر السيولة وحاجات التمويل، مهما كانت هيكلية المؤسسة. بالإضافة إلى قيام المصرف بإدارة السيولة في الأوقات العادية، يجب أن يستعد لذلك في الظروف الضاغطة، وفي هذا الإطار يجب إجراء ما يعرف باختبارات الضغط أو التحمل وتحليل السيناريوهات بشكل منتظم، من أجل معرفة المخاطر وتحديد قيمتها وأثرها على السيولة بصفة خاصة والملاءة بصفة عامة، كما يجب أن تتم مناقشة نتائج هذه الاختبارات بشكل مستفيض من قبل الإدارة، وبناءً على المناقشة يتم تحديد الأساليب الملائمة لتعديل مستويات السيولة لتتلاءم ومستويات التعرض بالنسبة للمصرف.

2-1-4 الإفصاح العام: يجب على البنك القيام بعمليات الإفصاح ونشر المعلومات علناً وبشكل منتظم، وبما يسمح للمشاركين في السوق باتخاذ قرارات سليمة بشأن مائة إطار إدارة مخاطر السيولة ووضعيتها في البنك.
 2-1-5 دور المشرفين: يجب أن يقوم المشرفون دورياً بتقييم شامل للإطار العام لإدارة مخاطر السيولة في البنك ووضعيتها، كما يجب عليهم التدخل فعلياً عند الاقتضاء وطلب إجراءات علاجية في الوقت المناسب لدى البنوك التي يلاحظ لديها عجز أو نقص في ممارسات إدارة مخاطر السيولة أو وضعيتها السيولة. هذا فضلاً على ضرورة تبادل المعلومات فيما بين المشرفين والسلطات المؤهلة مثل البنوك المركزية، بهدف تعزيز التعاون الفعال بشأن الإشراف والمراقبة على إدارة مخاطر السيولة، كما أن تبادل هذه المعلومات يجب أن يكون قائماً بانتظام في الأوقات العادية وحسب الاحتياجات ويجب أن تعزز في أوقات الضغط.

2-2 المتطلبات الرقابية الكمية الجديدة لإدارة مخاطر السيولة: لاستكمال المبادئ الأساسية السابقة الذكر (المتطلبات النوعية) ولتعزيز الجهود والأهداف الرقابية الكمية فيما يخص إدارة مخاطر السيولة، قامت اللجنة (لجنة بازل) بتطوير معيارين تنظيميين يجب على المصارف استيفاؤهما، بالإضافة إلى مجموعة من المقاييس لاستخدامها من قبل المشرفين.

2-2-1 المعايير التنظيمية: قامت اللجنة بتطوير معيارين في هذا المجال، أحدهما للمدى القصير والآخر للمدى المتوسط والطويل هما: نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي على التوالي.

أولاً: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio-LCR):

وهو مقياس صمم بهدف تعزيز صمود قصير الأجل في مواجهة مخاطر السيولة المحتملة التي قد تواجه المصرف، وسيتم إدخال هذه النسبة حيز التنفيذ كما هو مخطط له بتاريخ 01 جانفي 2015، لكن بنسبة 60%، لترتفع سنويا بقيم متساوية إلى أن تصل إلى 100% في جانفي 2019، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسب تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوماً}} \leq 100\%$$

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من أن المصرف يحافظ على مستوى كافٍ من أصول عالية الجودة غير مرهونة جيدة النوعية، يمكن تحويلها إلى نقد لمقابلة احتياجات السيولة خلال 30 يوماً في ظل سيناريو ضغط شديد على السيولة يحدده المشرفون (هذا السيناريو يكون شبيهاً بما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008). وهذا معناه كحد أدنى، يجب أن يكون مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية الذي يحتفظ به المصرف قادراً على الوفاء باحتياجات السيولة والصمود خلال 30 يوماً من التدفقات النقدية الصافية التي يمكن أن تترتب في ظل السيناريو المقترح، والذي يفترض صدمات فردية (متعلقة بالبنك)، وعلى مستوى السوق ككل والتي يمكن أن تظهر نتيجة ما يلي:

- استنفاد جزء من ودائع التجزئة؛
- فقدان جزئي في قدرة التمويل بالجملة غير المضمون؛
- نزوب (جفاف مصادر) جزئي في التمويل قصير الأجل، المضمون ببعض الكفالات ولدى بعض الأطراف المقابلة؛
- تخفيض التصنيف الائتماني للبنك بثلاث درجات؛
- ارتفاع في تقلبات الأسواق، تؤثر في نوعية الضمانات أو التعرضات الممكنة مستقبلاً في مراكز المشتقات، التي تتطلب في هذه الحالة تخفيضاً كبيراً في قيمة الضمانات، أو وضع ضمانات إضافية، أو جذب احتياجات أخرى للسيولة؛
- سحبوبات غير مخطط لها على الالتزامات المؤكدة للائتمان والسيولة الممنوحة، والممولة من طرف البنك لصالح عملائه؛
- الاحتياجات المحتملة للبنك لاسترداد (إعادة الشراء) سندات الدين أو تسديد الالتزامات غير التعاقدية، وتخفيف مخاطر السمعة؛
- تعذر كلي (استحالة) في إعادة التمويل من سوق ما بين البنوك .

أ- الأصول السائلة جيدة النوعية (Stock of High Quality Liquid Asset) : تعتبر الأصول سائلة جيدة النوعية، إذا كان بالإمكان تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد وبدون خسارة أو خسارة قليلة في قيمتها . هذه الأصول تتميز بمجموعة من الخصائص هي :

انخفاض مخاطر السوق والائتمان: حيث أن الأصول الأقل خطورة تكون لديها سيولة أكبر، ولتحقيق ذلك يجب أن تتميز هذه الأصول ب: الجهة الصادرة عنها ذات ملاءة ائتمانية مرتفعة، درجة منخفضة جداً من التبعية لزيادة سيولة أصل، تاريخ الاستحقاق قصير، تقلبات معتدلة، مخاطر تضخم منخفضة؛

تقييم سهل ومؤكد: تكون الأصول أو بالأحرى سيولتها أكثر، خصوصاً إذا كان المتدخلون في السوق بإمكانهم تقييم هذه الأصول بسهولة وثقة أكبر لا تعتمد على الفرضيات؛

ارتباط ضعيف مع الأصول الخطرة: يجب أن لا تكون الأصول السائلة جيدة النوعية متعلقة بمخطر الارتباط غير الملائم. مثلاً الأصول المصدرة من قبل المؤسسات المالية هي أكثر عرضة لأن تصبح غير سائلة في فترات ضغط السيولة في القطاع المصرفي؛

خصائص مرتبطة بالسوق: حيث يجب أن تكون مدرجة في أسواق متطورة وعميقة، تتميز بحضور صانعي سوق ملتزمين وتركيز منخفض لهذا السوق، فضلاً عن كونها ذات جاذبية كملجأ للقيمة خاصة في أوقات الأزمات النظامية.

إن أوضاع السوق المعاكسة التي سادت بعد وقوع الأزمة المالية لسنة 2008، قد أدت إلى تزايد التحديات أمام قدرة الأصول الآمنة (مثلاً: سندات الخزينة الأمريكية، سندات البنك المركزي الألماني، سندات الشركات عالية التصنيف) على أداء دورها المحوري في مختلف الأسواق، حيث في مقابل زيادة الطلب عليها نتيجة عدم اليقين، والإصلاحات التنظيمية، والإجراءات التنظيمية الاستثنائية التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة بعد الأزمة، نجد تقلص عرض هذه الأصول الآمنة مع تراجع قدرة القطاعين العام والخاص على إنتاج هذه الأصول، حيث انخفض عدد الكيانات السيادية التي تعتبر ديونها في عداد الأصول الآمنة، كما أدى ضعف التوريق إلى الحد من الأدوات المورقة كأصول آمنة، ونتيجة لما سبق فقد زاد الوضع من احتمالات تعرض الاستقرار المالي لانعكاسات سلبية .

خلاصة القول أنه ومن خلال ظروف السوق المعاكسة التي حدثت بعد وقوع الأزمة المالية اتضح أن أياً من الأصول لا يمكن اعتباره آمناً بشكل مطلق، لهذا ينبغي التمييز الكافي بين الأصول الآمنة المؤهلة في حد ذاتها من حيث مواصفات درجة الأمان، لتجنب الآثار المعاكسة لأوضاع السوق والتي يمكن أن تؤدي إلى خفض المراتب الائتمانية وحدوث تخفيض تلقائي في أسعار الأصول، وبالتالي هبوط مفاجئ في الأسعار، أكثر من هذا يجب أن تعمل السياسات الكلية الموضوعية على تحسين البنية التحتية المالية، ليس فقط على مستوى الاقتصاديات

المتقدمة، وإنما يتعداه إلى الاقتصاديات الناشئة، وبالتالي تدعم القدرة على إنتاج الأصول الآمنة في القطاعين العام والخاص في الدول المتقدمة والناشئة.

ب- التدفقات النقدية الصافية (Net Cash Outflows): حيث تعرف على أنها الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة المتراكمة والمتوقعة، والتدفقات النقدية الواردة (الداخلة) في ظل سيناريو ضغط يحدده المشرفون .
ثانياً: نسبة التمويل المستقر الصافية : (Net Stable Funding Ratio-NSFR):

من بين الطرق المتضمنة في إطار بازل 3 لتقييم قدرة البنك على الصمود في فترات الضغط، التي تصيب أسواق التمويل هي نسبة التمويل المستقر الصافية، وتقيس هذه النسبة استقرار مصادر تمويل البنك، وهي مقياس متطور للسيولة يجمع بين عناصر من جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية للبنك، حيث غالباً ما تكون لدى شركات الوساطة المالية لاسيما البنوك، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانيتها العمومية، ذلك أن معظم خصومها مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق العديد من الأصول، مثل القروض التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم، وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديدها فجأة، أو تعذر حصول البنك على أموال من أسواق التمويل أو ارتفاع تكاليف التمويل، فرما يواجه البنك نقصاً في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى.

وبغية حث المصارف وتشجيعهم على المزيد من التمويل المتوسط والطويل الأجل لأصولهم وأنشطتهم، وضعت لجنة بازل (في إطار اتفاقية بازل 3) هذه النسبة التي تتناول تسيير السيولة على مدى أفق زمني يقدر بسنة واحدة، وبعد فترة مشاهدة تبدأ سنة 2013 لرصد أية عواقب غير منشودة عبر نماذج الأعمال وهيكلية التمويل، سنتقل هذه النسبة بعد تنقيحها إلى معيار حد أدنى بحلول شهر جانفي 2018 وتعرف كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل المستقرة الصافية (NSFR)} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

وهذا يعني أن نسبة التمويل المستقرة الصافية، هي النسبة بين المبلغ المتاح من التمويل المستقر إلى المبلغ المطلوب من التمويل المستقر، بحيث يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100%. على وجه التحديد فإن هذا المعيار مبني بشكل يسمح بتمويل الأصول والأنشطة الطويلة الأجل على الأقل بالحد الأدنى من الخصوم الثابتة (المستقرة) المرتبطة بوضعيات مخاطر السيولة .

إن هذا المقياس يهدف إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر تمويل السيولة قبل وقوعها، عن طريق تعزيز وجود موارد مالية أكثر استقراراً ومرتبط بـاستحقاق الأصول والتعرضات خارج الميزانية، أي التخفيف من لجوء البنك كلياً وبشكل مفرط إلى موارد مالية قصيرة الأجل، وتشجيع الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة والتعرضات خارج الميزانية ،

بمعنى أن نسبة التمويل المستقر ستساهم في الحد من إفراط البنوك في اللجوء إلى الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية.

أ- التمويل المستقر المتوفر (Available Stable Funding-ASF): ويتضمن التمويل المستقر المتوفر، رأس المال، الأسهم التفضيلية والموارد التي تبقى على استحقاقها سنة فما فوق، الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق، إجمالي الموارد المالية مع استحقاق أقل من سنة والمتوقع لها أن تبقى في المصرف لمدة أطول في ظل ظروف ضاغطة. وبالتالي يمكن القول أن التمويل المستقر، هو تلك الأنواع والكميات من حقوق الملكية وخصوم التمويل، المتوقع أن تكون مصادر أموال موثوقة على مدى زمني يتعدى سنة واحدة وفي ظل ظروف ضاغطة مطولة.

يتم حساب مبلغ التمويل المستقر المتوفر بضرب كل صنف (حقوق الملكية والخصوم في المصرف يتم تصنيفها إلى واحدة من 5 فئات) بعامل التمويل المستقر المتوفر (عامل ASF) الخاص به، هذا الأخير يختلف من فئة إلى أخرى، وبالتالي يصبح مبلغ التمويل المستقر المتوفر الإجمالي هو مجموع المبالغ المرجحة. للإشارة فإن حقوق الملكية وخصوم التمويل المرشحة لأن تبقى في المصرف لفترة زمنية طويلة في ظل ظروف ضاغطة، يعطى لها عوامل للتمويل المستقر المتوفر أعلى من تلك التي يرجح أن تبقى في المصرف لفترة زمنية قصيرة. مثال: رأس المال (الشريحة الأولى والثانية)، هو من حقوق الملكية في المصرف وبالتالي من مكونات التمويل المستقر المتوفر. متواجد في الفئة الأولى، عامل التمويل المستقر المتوفر الخاص بهذا العنصر هو 100% (يتم ترجيحه على أساس 100%).

- ودائع تجزئة مستقرة، هي من خصوم المصرف وكذلك من مكونات التمويل المستقر المتوفر، متواجد في الفئة الثانية، وعامل التمويل المستقر المتوفر الخاص لهذا العنصر هو 85% (يتم ترجيحه على أساس 85%).

ب- التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding-RSF): ويعرف على أنه مجموع قيمة الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل المصرف، مضروبة بعامل التمويل المستقر المطلوب المحدد (عامل RSF) المخصص لكل نوع من أنواع الأصول، يضاف إليها مبلغ النشاطات خارج الميزانية مضروباً بعامل التمويل المستقر المطلوب المرتبط به (عامل RSF الخاص بالعناصر خارج الميزانية).

الأصول التي هي أكثر سيولة أو متوفرة بسهولة لتعمل كمصدر سيولة في ظل ظروف ضاغطة يعطى لها عوامل للتمويل المستقر المطلوب (عامل RSF) أدنى، وتتطلب تمويلاً مستقراً أقل من الأصول التي تعتبر أقل سيولة في مثل هذه الظروف، وبالتالي تحتاج إلى مزيد من التمويل المستقر، كما أن عوامل التمويل المستقر المطلوب (عامل RSF) المخصصة لمختلف أنواع الأصول، هي عوامل تهدف إلى إعطاء قيمة تقريبية، لكل من الأصول

الخاصة التي لا يمكن تسهيلها من خلال البيع أو الاستخدام كضمان في قرض مضمون، على أساس مطول خلال حدث سيولة ضاغط يدوم سنة واحدة.

مثال: النقدية، السندات والقروض الممنوحة لمؤسسات مالية والتي لها استحقاق أقل من سنة واحدة، هي من مكونات التمويل المستقر المطلوب، ونظراً لأنها أكثر سيولة و/أو بإمكانها العمل كمصدر سيولة في ظل ظروف ضاغطة، فإنها لا تحتاج إلى تمويل مستقر متوفر، ولهذا يعطى لها وزن ترجيحي أدنى (0%).

- القروض الممنوحة للأشخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولها استحقاق أقل من سنة، من مكونات التمويل المستقر المطلوب، ونظراً لأن سيولتها أقل ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر سيولة في ظل ظروف ضاغطة، فإنها تحتاج إلى مزيد من التمويل المستقر المتوفر، ولهذا يعطى لها وزن ترجيحي أكبر (85%).

2-2-2 أدوات القياس والمراقبة: بالإضافة إلى المعايير السابقة الذكر، ولتقديم المزيد من الملاءة في إدارة مخاطر السيولة، طورت لجنة بازل (بازل 3) مجموعة من المقاييس، التي ينبغي اعتبارها كحد أدنى من المعلومات التي يجب على المشرفين (التابعين لهيئات الرقابة) استخدامها في مراقبة ملفات مخاطر السيولة للهيئات الخاضعة للإشراف. في هذا الإطار يتعين على المشرفين اتخاذ إجراءات عندما تظهر صعوبات سيولة محتملة، من خلال منحى سلبي في المقاييس، أو عندما يتم تحديد تدهور في مركز السيولة، أو عندما تظهر مشكلة سيولة حالية أو محتملة. وهذه المقاييس هي:

أولاً: عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية (Contractual Maturity Mismatch):

تحدد وضعية عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية، الفجوات بين التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة والخارجة لفترات زمنية محددة (يوم واحد، 7 أيام، 14 يوماً، من شهر حتى 6 أشهر، سنة، 3 سنوات و 5 سنوات وأكثر). تبين هذه الفجوات في الاستحقاقات مقدار السيولة التي قد يحتاجها المصرف في كل من هذه الفترات الزمنية، إذا وقعت جميع التدفقات في أقرب تاريخ ممكن، يعطى هذا المقياس نظرة إلى أي مدى يعتمد المصرف على تحويل الأجل بموجب عقوده الحالية .

ثانياً: تركيز التمويل (Concentration of Funding):

يشتمل هذا المقياس على تحليل تركيزات تمويل الشركات من قبل الأطراف المقابلة المحددة والأدوات والعملاء. يهدف هذا المقياس إلى تحديد مصادر تمويل الشركات التي هي من الأهمية بحيث أن الانسحاب من هذا التمويل قد يؤدي إلى مشكلات في السيولة، وبالتالي فإن هذا المقياس يشجع على تنوع مصادر التمويل الموصى به في المبادئ السلمية للجنة . كما يساعد هذا المقياس المشرفين على تقييم المدى الذي يمكن أن تظهر فيه مخاطر سيولة التمويل، التي يتم فيها إلغاء مصدر واحد أو أكثر من مصادر التمويل.

ثالثاً: الأصول غير المرهونة المتاحة (Available Unencumbered Assets):

يقوم هذا المقياس بقياس المبلغ الذي يملكه المصرف من الأصول غير المرهونة، والممكن استخدامها كضمانات لتمويل المضمون سواء في السوق أو عند تسهيلات المصرف المركزي المستمرة، الأمر الذي يجب أن يجعل المصارف (المشرفين) أكثر إدراكاً للقدرة المحتملة على زيادة الموارد المالية الإضافية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في حالات الضغط ممكن أن تتحقق هذه القدرة. كما يزيد هذا المقياس المشرفين ببيانات حول الكمية والخصائص الرئيسية بما في ذلك العملة الغالبة ومكان الأصول المتاحة غير المرهونة.

رابعاً: أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق (Market-related Monitoring Tools):

بهدف الحصول على مصدر للبيانات الفورية المتعلقة بصعوبات السيولة المحتملة، تقترح اللجنة استخدام بيانات تستند إلى السوق وذلك عن طريق توفير ما يلي:

أ- المعلومات عن السوق: تشمل معلومات السوق القيمة التي يجب مراقبتها، كأسعار الأسهم، أسواق الديون (السوق النقدي، السندات متوسطة الأجل، القروض طويلة الأجل، المشتقات، أسواق السندات الحكومية، مؤشرات الإفلاس الائتماني... الخ)، أسواق الصرف الأجنبي، أسواق السلع والمؤشرات المتعلقة بمنتجات محددة.

ب- معلومات عن القطاع المالي: لمتابعة ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق الأوسع أو يعاني من صعوبات، وتشمل المعلومات التي يجب مراقبتها معلومات سوق الأسهم والقروض للقطاع المالي ككل، وبالنسبة لمجموعات فرعية محددة من القطاع المالي بما في ذلك المؤشرات.

ج- معلومات خاصة بكل مصرف: لمراقبة ما إذا كان السوق يفقد الثقة في مؤسسة معينة، فإنه من المفيد جمع المعلومات حول أسعار الأسهم، أسعار التداول في السوق النقدي، والأسعار لمختلف فترات التمويل، سعر عائد السندات المصرفية، الدين الثانوي في السوق الثانوية.

3- أدوات السياسة الاحترازية الكلية كمنهج شامل للتخفيف من مخاطر السيولة النظامية: لقد كانت مخاطر السيولة النظامية في صلب الأزمة المالية لسنة 2008، فقد نصبت أسواق التمويل أمام المؤسسات المالية، واضطرت البنوك المركزية إلى التدخل بمبالغ غير مسبوقه وأساليب غير مطروقة في سبيل توفير السيولة، وقد تكاثفت الجهود الوطنية والدولية لإصدار معايير في هذا الشأن، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، بإصدار معايير كمية وكيفية من أجل إدارة أحسن لمخاطر السيولة، كجزء من الإطار الشامل الذي أطلق على تسميته اتفاقية بازل 3 كما تمت الإشارة إليه سابقاً، ورغم أن هذه المعايير من شأنها أن تدعم استقرار القطاع المصرفي وتساهم بشكل غير مباشر في تخفيف مخاطر السيولة النظامية، إلا أنها تتعلق بالأساس بالسلامة الاحترازية الجزئية، بمعنى تسعى إلى الحد من تعرض البنوك فرادى لمخاطر السيولة، ولا يقصد بها التخفيف من مخاطر السيولة النظامية وغير مصممة لهذا الغرض.

إن معايير إدارة السيولة المنصوص عليها في اتفاقية بازل3، عند دخولها حيز التنفيذ لا تستطيع معالجة الطابع النظامي الذي تتسم به مخاطر السيولة معالجة كاملة ذلك أن الاعتراف بزيادة اليوم بأن محاولة تأمين استقرار النظام بمجرد ضمان التشغيل الحريص للمؤسسات فرادى ليست كافية، فقد يفشل الإشراف الجزئي في تحديد المخاطر التي تظهر على مستوى النظام ككل ، بمعنى أنه لا يكفي الحفاظ على إدارة سليمة للسيولة على مستوى البنوك فرادى، إنما يتطلب الأمر منهجاً أشمل للسياسة الاحترازية الكلية لإدارة مخاطر السيولة النظامية وحماية النظام ككل، بما في ذلك تصميم نوع من التقييم، يرصد الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه قرارات إدارة السيولة في إحدى المؤسسات على بقية النظام المالي، ويجب أن يكون هذا المنهج متعدد الأبعاد وأن يتضمن ما يلي:

3-1 قياس مخاطر السيولة النظامية ومدى مساهمة كل مؤسسة فيه: وذلك من خلال:

وضع مؤشر لتسهيل رصد مخاطر السيولة النظامية؛

نموذج للسيولة النظامية المعدلة حسب المخاطر، يمكن من خلاله حساب احتمالات حدوث نقص جماعي متوقع (أو واقعة سيولة نظامية) في عدد من المؤسسات، ومدى مساهمة كل مؤسسة في هذا النقص؛
نموذج لاختبار الضغوط الكلية والمالية السلبية على مخاطر السيولة في مجموعة من المؤسسات، عن طريق تحديد مدى اقتربها من الإعسار ومن ثم قدرتها على التمويل الذاتي.

3-2 بناء احتياطات للسيولة معاكسة للدورة الاقتصادية: وذلك بهدف تخفيف الطابع المسابر لتقلبات

الدورة الاقتصادية الذي تتسم به مخاطر السيولة، عن طريق توفير الحوافز والإرشادات التي تسمح للبنوك بتكوين احتياطات إضافية للسيولة خلال فترات الراجح الاقتصادي، ومن ثم استخدامها في توفير السيولة في فترات الهبوط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقسيم أكثر كفاءة لمخاطر السيولة النظامية بين القطاع العام والخاص، كما يساعد في الحد من تدخلات البنك المركزي أثناء فترات الضغوط، وقد يكون تحديد اشتراطات إضافية لرأس المال مستندة إلى المخاطر، أو فرض نوع من الضرائب، أو الرسوم الإضافية على رأس المال بمثابة أساليب لإعادة تسعير السيولة، يمكن أن تساعد أيضاً في تخفيض مخاطر السيولة النظامية. ويمكن النظر إلى الضرائب والرسوم المقترحة لتفرض على القطاع المالي من زاويتين: أولاً وفي حالة تطبيقها على السلوك الذي ينطوي على الإفراط في التعرض للمخاطر المصرفية بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة، يمكن أن تكون أداة تصحيحية تقلل من احتمال حدوث أزمات سيولة على مستوى المؤسسات المالية فرادى، وثانياً يمكن أن تكون كالية تُضاف من خلالها إلى الخزائن الحكومية الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الأزمات التي وقعت في الماضي وأي أزمات قد تقع في المستقبل، أي أن هذه الضرائب يمكن أن توفر الموارد التي تحتاج إليها الحكومات للتدخل على نطاق النظام، خاصة عندما تكون هناك أزمة سيولة نظامية.

3-3 تعزيز الإشراف والتنظيم على المؤسسات المالية غير المصرفية: حيث ينبغي أن ينظر صناع السياسات أيضاً في توسيع تغطية المعايير الكمية والكيفية التي حدتها لجنة بازل (في إطار اتفاقية بازل3) لتحسين إدارة السيولة، ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية أو كما تسمى بنوك الظل (مثل بنوك الاستثمار، صناديق الاستثمار المشترك، صناديق التحوط... إلخ)، وهي عبارة عن مؤسسات تقوم بأنشطة شبه مصرفية ولكنها تخضع لقواعد تنظيمية وإشراف أخف مما يطبق على المؤسسات المصرفية (البنوك)، والتي أثبتت الأزمة أن بإمكانها المساهمة في تحويل آجال الاستحقاق وزيادة مخاطر السيولة النظامية، ومن شأن ذلك أن يجد من تزايد مخاطر السيولة في نظام صيرفة الظل، ومن ثم لدى البنوك نظراً لوجود روابط التمويل والملكية بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية.

3-4 تعزيز التنسيق الدولي: لقد أوضحت الأزمة أن النظام المالي هو نظام عالمي له روابط قوية عبر البلدان، فما كان في البدء أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية انتقل فيما بعد إلى العالم بأكمله، فمثلاً يمكن الإشارة إلى أن من بين القنوات التي انتقلت من خلالها الأزمة من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة، هو ما حدث من تخفيض التسهيلات الائتمانية المقدمة من مؤسسات مالية في اقتصاديات متقدمة إلى فروعها الأجنبية، مما اضطرها بدورها إلى بيع أصول أو تخفيض الائتمان المقدم إلى المقترضين المحليين، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مزيداً من التنسيق الدولي لتحسين وجمع المعلومات المالية عن أسواق التمويل، حتى يتسنى القيام برصد وتقييم وافٍ لتراكم المخاطر النظامية للسيولة، ويبدو صندوق النقد الدولي مؤهلاً على أفضل وجه للقيام بالمهمة بالتعاون مع البنوك المركزية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الإطار يمكن تعزيز أثر السياسات الوطنية إذا تم تنفيذه بالتنسيق بين البلدان المتأثرة، بهدف تجنب انتشار الآثار السلبية للسياسة الوطنية على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق باحتمال قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنقل عملياتها إلى المناطق الجغرافية الأقل قيوداً أي مراجعة القواعد التنظيمية ومن ثم حدوث تشوهات تنافسية، بمعنى أن غياب التنسيق العالمي الحريص لتنفيذ قواعد وسياسات إدارة السيولة النظامية، قد يدفع ببعض دوائر الأعمال للانتقال إلى مواقع بها أطر تنظيمية أضعف للحد من التكاليف التنظيمية، وقد يؤثر هذا في القدرة على رصد مخاطر السيولة النظامية وإدارتها.

3-5 تعزيز البنية التحتية الداعمة لعمليات إعادة الشراء: وذلك عن طريق وضع تدابير لتحسين كفاءة أسواق التمويل عن طريق تقوية البنية التحتية التي تركز عليها عمليات إعادة الشراء. ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب من السلطات الرقابية، مساندة استخدام نظام الطرف المقابل المركزي للحد من المخاطر التشغيلية ومخاطر الأطراف المقابلة التي ترتبط بعمليات إعادة الشراء (على سبيل المثال سيكون من الضروري استحداث خدمات مقاصة مركزية للطرف المقابل) هذا إلى جانب إخضاع الأطراف المقابلة المركزية التي تخدم أسواق إعادة الشراء

لمتطلبات الحد الأدنى بما يكفل الأمان والسلامة، فضلاً عن ضرورة أن يتيح البنك المركزي السيولة اللازمة في حالات الطوارئ للأطراف المقابلة المركزية التي تدار بكفاءة حال وقوع أزمة سيولة على المستوى النظامي .

3-6 تعزيز الإشراف الموحد: إن البنوك الكبيرة المؤثرة نظامياً في الغالب تقوم بالعديد من النشاطات (الأعمال المصرفية، الأوراق المالية، التأمين، إدارة الأصول، التوريق...إلخ) في البنك نفسه وفي فروعها في ظل الشركة القابضة الأم، ويتركز الإشراف الموحد على تقييم مخاطر السيولة على مستوى المجموعة أو الشركة القابضة ككل، وليس على مستوى فرع من الفروع فرادى، لكن المشكل المطروح هو أن الأنشطة الأخرى وفي الكثير من البلدان تخضع لإشراف وكالات منفصلة، وبالتالي ينبغي العمل على وضع إطار قانوني واضح وبقواعد تنظيمية تمكن من أسباب القوة ومنهجيات للإشراف تدعمه، وقدرة فنية مناسبة لتقييم مخاطر السيولة النظامية على مستوى الشركة ككل.

3-7 تحسين جودة الرقابة: إن تغيير القواعد التنظيمية وحده لا يكفي لتعزيز وتحسين إدارة مخاطر السيولة خاصة النظامية منها، إذا كانت جودة تطبيقها أي الرقابة غير فعالة، وبالتالي لا بد أن تمتلك أجهزة الرقابة مهارة التقدير السليم، باعتماد أساليب أفضل لمتابعة التقدم في تطبيق الممارسات ومبادئ إدارة السيولة سواء على مستوى البنوك والمؤسسات المالية فرادى، أو على مستوى النظام ككل (مخاطر السيولة النظامية)، وإذا لم يكن التقدم كافياً قد يتطلب الأمر نظاماً على غرار الركيزة الثانية في اتفاقية بازل (المراجعة الرقابية لمدى كفاية رأس المال)، يُعهد بمقتضاه إلى الأجهزة الرقابية التأكد من وجود نظم ملائمة لإدارة السيولة المصرفية، ومن أن لدى البنوك قدرًا كافياً من السيولة الواقية وخطط محتملة للطوارئ، فضلاً عن وجود نظم لقياس مخاطر السيولة النظامية.

خاتمة:

إن المعايير التقليدية لإدارة مخاطر السيولة أصبحت لا تلي احتياجات البنوك والجهاز المصرفي في مواجهة التحديات الكبيرة التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث كان تركيز أجهزة الرقابة منصباً على تنفيذ اتفاقية بازل 2، ولم تبدأ لجنة بازل في إعادة بحث القضايا المتعلقة بمخاطر السيولة إلا في الآونة الأخيرة، من خلال إصدار معايير كمية وكيفية في هذا المجال كجزء من الإطار الشامل الذي أطلق على تسميته اتفاقية بازل 3. وقد حاولنا من خلال هذا البحث تقييم دور المعايير الجديدة للجنة بازل (بازل 3) في إدارة مخاطر السيولة النظامية التي قد تحدث على مستوى النظام ككل، والتي تفاقمت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المعايير الجديدة للجنة بازل 3 فيما يخص السيولة، والتي أعطت أهمية كبيرة لوجود قاعدة سيولة متينة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، ستساهم بدون شك بشكل مباشر وبدرجة أكبر في تعزيز قدرتها على الصمود

في فترات الضغط وأحداث السوق المعاكسة، وربما بشكل غير مباشر في تخفيف مخاطر السيولة النظامية لكن بدرجة أقل؛

- إن هذه المعايير تتعلق بالأساس، أو مصممة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية (الاحتراز الجزئي)، ولا يقصد بها التخفيف من مخاطر السيولة النظامية وليست مصممة لهذا الغرض؛
- هناك حاجة إلى إنشاء إطار لمواجهة مخاطر السيولة النظامية بشكل مباشر (السياسة الاحترازية الكلية)، وليس بشكل غير مباشر كما هو الحال بالنسبة للمعايير الجديدة السابقة الذكر.

التوصيات: انطلاقاً من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة أن لا يكون الهدف من السياسة الاحترازية الكلية، هو الإحلال مكان السياسة الاحترازية الجزئية، لما لهذه الأخيرة من أهمية في ضمان صحة النظام المالي، وإنما الهدف هو الإضافة إليها وتكميلها؛
- ضرورة مراعاة عند وضع سياسات وأدوات السياسة الاحترازية الكلية، الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين منافعها وتكاليفها؛

- تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الدولي، فيما يخص صياغة وإنفاذ سياسات وأدوات السياسة الاحترازية الكلية المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة النظامية، ويبدو كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية في وضع جيد للقيام بهذا الدور؛

- ضرورة امتلاك أجهزة الرقابة المصرفية الوطنية مهارة التقدير السليم والقوة في إنفاذ سياسات وأدوات السياسة الاحترازية الكلية، فضلاً عن ذلك فإن هذه الأدوات والسياسات لا تعمل في العدم، فسلامة السياسة النقدية والمالية والاقتصادية ضروري لتوفير بيئة مستقرة تعمل على إرساء نظام مصرفي سليم.

قائمة المراجع

- 1- هي أزمة مالية سببها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، تحولت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية.
- 2- بازل 3: عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- 3- تفاقبات إعادة الشراء أو كما تسمى "الريبو" هو شكل من أشكال التمويل، يتم فيه بيع الأوراق المالية للحصول على النقد بخصم يعرف باسم هامش الضمان، في ظل اتفاق على إعادة شراء هذه الأوراق المالية بفارق سعر يصل إلى سعر الفائدة في اليوم التالي غالباً.
- 4- لورا كودرس: "أزمة ثقة وأكثر من ذلك"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2008 ص 13.
- 5- Tamara Gomes, Carolyn Wilkins: The basel 3 liquidity standards : Un apdate , Financial system review, Bank of Canada, June 2013, p38.

-6 AchocVir Bhatia: crisis management lessons from the IMF's assessment of the U.S financialsystem, magazineFinances&Développement, International Monetary Fund, September 2010, p41.

7-Luis Jàcome and ErlandNier: protecting the whole, magazineFinances&Développement, International Monetary Fund, march .2012, p31

Idem.8-

9-نويل ساكاسا:"منع الأزمات في المستقبل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2008، ص13.
10-صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2008، ص5.

11-Tamara Gomes, Carolyn Wilkin, op cit, p38.

12- لاورا كودريس، أديتا نارايين:"ما الذي ينبغي علينا عمله"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2009، ص27.

13-Bank of International Settlements, principles for sound liquidity risk .management and supervision, septembe2008

14-.Idem, p3-5

15-اتحاد المصارف العربية: بازل 3، إدارة البحوث والدراسات، 2010، ص293.
16- المرجع السابق، نفس الصفحة.

17-Bank of International Settlements, Basel 3 : the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, January 2013, p8

18-CristopheGodlewski, Maxime Merli: gestion des risques & institutions financières, 3e Edition, Pearson, France, 2013,p 284 .

19- Banque de Règlements internationaux , Ball 3, dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, décembre 2010, p4.

20-.CristopheGodlewski, MaximeMerli, opcit, p284

21-.Banque de Règlements internationaux, Ball 3, opcit, p5

22- المرجع السابق، ص56.

23-سيلفيا يورغوفا:"الأصول الآمنة: أهي حجر الزاوية في النظام المالي"، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2012، ص2.

24- للمزيد حول التدفقات النقدية الصافية أنظر:

-Bank of International Settlements, Basel3, International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, décembre 2010, p42.

25-.CristopheGodlewski,MaximeMerli, opcit, p284

26- Banque de Règlements Internationaux, Ball 3, opcit p27.

27-.Tamara Gomes, Carolyn Wilkins, op cit, p 40

28-.Ibid, p 41

29- للمزيد حول مكونات التمويل المستقر ASF والعوامل المرتبطة بذلك أنظر:

- اتحاد المصارف العربية، دليلك إلى التعديلات على بازل 2 لمواجهة الأزمة المالية العالمية، إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات، لبنان، 2010، ص 453-454.

30-.Cristphegodlewski, Maximemerli, opcit, p285-

31-.Bank of International Settlements, basel 3, opcit P27

32-.Bank of International Settlements, basel 3, opcit P31

33-اتحاد المصارف العربية: دليلك إلى التعديلات التي على بازل 2 لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص461.

34-.Banque de Reglement Internationaux, Ball 3, opcit p37

35- اتحاد المصارف العربية: دليلك إلى التعديلات على بازل 2 لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص410.

Bank of International Settlements, basel 3, opcit P38.36-

36- السياسة الاحترازية الكلية هي مجموعة من السياسات تبنى على مستوى الجهاز المصرفي ككل وتهدف إلى تحديد المخاطر النظامية التي تحدد الاستقرار النظامي وتخفيفها وابقائها تحت السيطرة.

37- السياسة الاحترازية الجزئية هي التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية المنفردة، أي نطاقها التنظيمي يكون على مستوى هذه الأخيرة، فاستقرار النظام المصرفي في تصور هذه السياسة تعني الصورة الكلية للمؤسسات المنفردة ذات الأوضاع السليمة.

38-صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2011، ص2.

39- أندرو كروكيت: "إعادة تشييد البنيان المالي"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2009، ص19.

40- جين غوبات وآخرون: كيف يمكن معالجة الشق النظامي في مخاطر السيولة، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص2-4.

41-صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2009، ص3.

42- جين غوبات وآخرون: "مخاطر السيولة النظامية: تعزيز صلابة المؤسسات والأسواق أمامها"، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2010، ص2.